**المحاضرة الرابعة: العملات الرقمية المشفرة**

**تمهيد :**

 تعتبر العملات الرقمية المشفرة إحدى نوازل العصر المتعلقة بالنقود، حيث بدأ العديد من الاقتصاديين بتسليط الضوء على هذه النازلة ، لما لاقته من إقبال كبير لدى أصحاب الاختصاص والمتعاملين على حد سواء في العديد من الدول،كونها ابتكارا رقميا وثورة معلوماتية يتوقع منها توفير العديد من الخصائص والميزات بما يتناسب وعصر السرعة .

**أولا- تعريف العملات الرقمية المشفرة :**

- عرفت العملات الافتراضية بتعريفات عدة أهمها : تمثيل رقمي لقيمة نقدية ليست صادرة عن بنك أو عن سلطة عامة .وليست بالضرورة بالعملة الورقية ولكنها مقبولة لدى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين كوسيلة للدفع . ويمكن نقلها وتخزينها أو تداولها إلكترونيا .

 - وفي تعريف أخر عرفت بأنها: عملة رقمية افتراضية ( ليس لها كيان مادي ملموس أو وجود فيزيائي ) منتجة بواسطة برامج حاسوبية ، ولا تخضع للسيطرة أو التحكم فيها من جانب بنك مركزي أو أي إدارة رسمية دولية ، يتم استخدامها عن طريق الانترنت في عمليات الشراء والبيع أو تحويلها إلى عملات أخرى وتلقى قبولا اختياريا لدى المتعاملين فيها.

 وتعرف أيضا بأنها : عملة افتراضية تعمل خارج نظام النقد الرسمي ، فهي تمثيل رقمي للقيمة النقدية صادر عن غير البنك المركزي والمؤسسات الائتمانية ، وتستمد قيمتها من الثقة الكائنة في القبول الطوعي لها .

ومن أبرز و أشهر العملات المشفرة نذكر: البتكوين(سنة 2009)، الليتكوين(سنة 2011)، الريبل(سنة 2013)، الايثريوم(سنة 2015).

**ثانيا: مزايا العملة المشفرة :**

من أهم مزايا التي تتسم بها العملة الرقمية المشفرة ، والتي تزيد من قبول المتعاملين بها ، ما يلي:

**1- اللامركزية.**

**2 – الرسوم المنخفضة.**

**3 – السرعة و الخصوصية والسرية.**

**4 – العالمية.**

5 – **الشفافية.**

**6 – الأمان.**

**ثالثا: أوجه الاختلاف بين العملات الرقمية والعملات المشفرة:**

**1 – من حيث جهة الإصدا**ر: تصدر العملات الرقمية عبر تقنية التشفير والتعدين ولا تنسب لأي سلطة نقدية ، في حين أن العملات الرقمية تصدر إما من قبل البنوك المركزية أو مؤسسات مختصة في ذلك تحت سلطة ورقابة السلطات النقدية في كل بلد .

2 – **المحدودية**: بالنسبة للنقود فغن عمليات إصدارها غير محدودة ، في حين أن العملات المشفرة محدودة بعدد تشفيرات معينة فعلى سبيل المثال لن يتجاوز البتيكوين 21 مليون وحدة.

**3 – التذبذب:** العملات المشفرة أكثر تذبذبا من العملات الرقمية لأنها غير مركزية وتخضع لقوى العرض والطلب ولايمكن التدخل وحماية قيمتها عكس العملات الرقمية.

والجدول الموالي يوضح أهم الفروقات أيضا:

**الجدول رقم 01 : أهم الفروقات بين العملات الرقمية والعملات المشفرة:**

|  |  |
| --- | --- |
| **العملات الرقمية** | **العملات المشفرة** |
| صادرة عن البنوك المركزية | تصدر عن شركات وجهات خاصة |
| تمتلك رمزا تسلسليا لمنع تزويرها | محظورة قانونيا في بعض الدول مثل الجزائر |
| تستخدم في عمليات البيع والشراء اليومية | تستخدم في أنشطة غير قانونية أحيانا |
| يتم التسعير على الأداء الاقتصادي والسياسات النقدية للدولة  | يتم الحصول عليها عن طريق التعدين  |
| غير محدودة الإصدار  | تتسم بوجود سقف نهائي لعدد الوحدات المصدرة |
| أكثر أمانا وأقل تقلبا | شديدة التقلب لاعتماد التسعير على قوى العرض والطلب  |

**رابعا: الآثار الاقتصادية المترتبة على استخدام العملات الرقمية المشفرة:**

نظرا لدور النقود الرقمية في التبادل التجاري الدولي ، وبخاصة في المعاملات المالية ، ولأنها أصبحت واقعا معيشيا ومؤثرا في الساحة الدولية ، ولأن التوسع في استخدام هذه النقود سينتج عنه عدد من الآثار اقتصادية المختلفة السلبية منها والايجابية ، يأتي هذا المحور لاستعراض أهم هذه الآثار.

**1 – الأثر على عرض النقود**

من المتوقع أنه في حال نجاح وانتشار العملات الرقمية ، فإنها ستؤثر بشكل ملموس في المتغيرات الاقتصادية الآتية :

**أ: العرض الكلي للنقود:** على المستوى الدولي ، لأنها تتيح تبادل إضافية على المستوى الدولي إضافة للموجود في الساحة والمصدر من قبل دول العالم ، والمتمثل في العملات الورقية المتداولة وهذا قد يسهم في زيادة معدلات التضخم المالي.

**ب – توليد النقود:** ستتأثر قدرة الجهاز المصرفي في كل دولة على توليد النقود، فطبيعة النقود الرقمية وآلية تبادلها ( مع أنها افتراضية فقط) لاتتيح إمكانية توليد النقود ، لأنه يتم نقل كمية النقود الموجودة من مالك لأخر ومن محفظة لأخرى.

**ج – حجم النقود داخل الاقتصاد:** حيث يزداد حجم النقود المتداولة خارج النظام المصرفي ، ولأن هذه النقود لن تدخل ضمن مقاييس البنك المركزي لحجم النقود ، فسينتج عنها زيادة في العرض الكلي للنقود داخل الاقتصاد وهي غير مأخوذة في الحسبان عند اتخاذ السياسات النقدية.

**2 – الأثر على السياسة النقدية والسياسة المالية :**مع ظهور النقود وانتشارها ،فقد تفاوتت أراء المتخصصين الاقتصاديين حول الأثر المتوقع لهذه النقود ، وخاصة على قدرة البنوك المركزية في إدارة واستخدام أدوات السياسة النقدية ، ومدى فاعليتها في إحداث الآثار المطلوبة .وأيضا للنقود أثرا ملموسا على السياسة المالية ، عن طريق تأثيرها على حجم الإيرادات الضريبية المتوقعة .

**3 – التأثير على الأسواق: يمتد أثر العملات الرقمية على الأسواق المالية من خلال:**

**أ- التأثير على استقرار نظم المدفوعات والأسواق المالية:**

من المتوقع أنه في حال انتشار النقود الرقمية ، وزيادة أهميتها الاقتصادية بحيث تصبح الآلية الرئيسة لتسوية المدفوعات ، وبخاصة التبادلات الدولية ، ومع نمو وتطور التجارة الإلكترونية فإن حجم النقود في الاقتصاد سيتعذر تحديده ، وذلك نتيجة لعدم خضوع هذه النقود لإشراف مباشر من قبل السلطات النقدية ، الأمر الذي يؤثر سلبا في الأجل الطويل على آلية سير نظم المدفوعات ، وهذا بالتبعية يؤثر على استقرار الأسواق المالية، كما أن ذلك سيساهم أيضا في عدم دقة قياس معدلات دوران النقود .

**ب – اتساع الهوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي:**

مع تزايد التعاملات المالية بالنقود الرقمية تتزايد الهوة بين الاقتصاد الحقيقي الذي يتم فيه إيجاد وتبادل السلع والخدمات ، وبين الاقتصاد المالي الذي تباع وتشترى فيه المنتجات المالية لغرض رئيسي ، وهو الربح المالي فقط من فروقات الأسعار ، وقد قدرت إحدى الدراسات أن حجم النقود في الاقتصاد المالي فوق حجمها في الاقتصاد الحقيقي من ثلاثين إلى خمسين مرة.

**خامسا:مشاكل العملات الرقمية المشفرة وسلبياتها:**

 تتعرض العملات الرقمية إلى العديد من المشاكل تتعلق بالجانب التقني و القانوني قد تتعلق بالجانب الاقتصادي وسنتطرق إليها كما يلي:

**1 – المشاكل الاقتصادية:**

تتمثل المشاكل الاقتصادية للعملات الافتراضية فيما يلي:

- عدم القدرة على التحكم بالمعروض النقدي إلا بتوافق جماعي من قبل مجتمع المتعاملين والمنقبين عنها، وفي هذا من مخاطر انفلات الانضباط، ما يفضي بالفشل في أداء وظيفة هذه العملات.

- عدم الاستقرار الناشئ عن اختلاف نظرات الناس والحكومات اتجاهها ،باختلاف التوقعات وأخبار السوق ، والذي يؤدي إلى هبوط أسعارها وتذبذبه بشكل كبير ، وهو ما يعرف بالفقاعة.

- حدوث مشكلة الانكماش في حال بلوغ هذه العملات مرتبة النقد الأصيل أو التابعي في مجتمع ما ، حيث ترتفع قيمة الوحدة بارتفاع الطلب عليها لندرتها ، مما يسبب انخفاضا حادا في الأسعار وميلا للاحتفاظ بالنقود مما يخفض الميل نحو الاستثمار.

**2- المشاكل التقنية :**

وفقا لمصادر متعددة من خبراء التقنية ، من المشكلات التقنية تواجهها العملات الرقمية المشفرة مايلي:

- إشارة خبراء الأمن الشبكي لاحتمالية اختراق هذه العملات وسرقتها من المحافظ الإلكترونية، وقد حصلت عدة حوادث قرصنة موثقة.

- إمكانية فقدان مبالغ ضخمة عند الخطأ في التحويل أو فقدان كلمة المرور الخاصة بالمحفظة الإلكترونية وعدم إمكانية استردادها.

- استهلاكها كميات هائلة من الكهرباء مقابل عدد محدود من العمليات .

**3 – المشاكل القانونية:**

 ومن المشكلات القانونية التي تواجهها العملات الرقمية المشفرة مايلي:

- عدم وجود جهة مركزية تنظم هذا العمل وعدم وجود جهة يحتكم إليها لفض النزاع في حال اختلال موازين العدل بين الجهات أي ظرف مستقبلا.

- عدم الاعتراف بها كنقود قانونية وبالتالي لاتتمتع بخاصية الإبراء التي تهم المتعاملين داخل أي مجتمع ومن قبيل ذلك منع بعض الحكومات التعامل بها لمخاطرها المرتفعة.

- عدم وجود تشريعات منظمة لهذا العمل ومقننة له وخاصة في أسواق المال ، وصعوبة ضبط ذلك ومواكبته نظرا لسرعة التغيرات في قطاع التكنولوجيا ، وعدم امتلاك القانونيين للأدوات اللازمة للتقنيين.

- عدم حلها لمشكلة الخصوصية ، ومشكلة استيراد الحقوق عند ضياعها كما حدث في مرات سابقة .

ومن سلبيات التعامل بالعملة الرقمية المشفرة مايلي:

- الحاجة لملازمة التكنولوجيا في التعامل وفي هذا مخاطر صحية وطبية أشار لها المختصون ، حيث لا يمكن تنفيذ العمليات المالية بهذه الأنظمة دون جهاز إلكتروني.

- الخدمات الالكترونية والانترنت ومستلزمات التكنولوجيا غير متاحة لأكثر من نصف سكان العالم وهو ما يجعل هذه النقود غير كفؤة على المستوى العالمي حاليا كنقد أصيل .

- كثرة هذه العملات والاختلافات في درجة قبولها يقلل من كفاءتها كنقد يؤدي وظائف التبادل على المستوى العالمي ، وسيزيد من الحاجة إلى الصرافين وبالتالي كثرة المتاجرة بالنقد والمضاربة عليه .

- فرض متطلبات جديدة للتعايش الاقتصادي منها رفع مستوى التعليم التقني والتكنولوجي والبرمجي على حساب أشياء أخرى في إطار التحول لاقتصاديات التقنية ، وذلك بضغط متسارع يفقد من يجهل هذه الأمور مزايا كثيرة وفي ذلك من التحديات الشيء الكثير.